جامعة النهريين
كلية العلوم السياسية
قسم النظم السياسية والسياسات العامة
noor.mushtaq@nahrainuniv.edu.iq

منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005 (الواقع - التحديات)

نور مشتاق حسن

noor mushtaq hasen

الملخص:

تعد منظمات المجتمع المدني من اهم المؤسسات غير الرسمية المستقلة عن سلطة الدولة، وهي اليوم ضرورة حضارية ، وقوة اجتماعية ليس لها اهداف خاصة ، وانما لها اهداف ومبادئ سامية منها تكريس ثقافة الحوار والتعايش السلمي وتأسيس قيم المواطنة وحقوق الانسان. ان مساهمة الافراد في حل القضايا التي قد تعجز الدولة عن مواجهتها ، او لا تستطيع حلها على اكمل وجه ، اذ بدأت تلك الكيانات بالتصدي والدخول في مرحلة العمل الجاد ، وهو ما يظهر للكثيرين ، على الرغم من انها واجهت بعض التحديات التي من شأنها الحد من فاعليتها على ارض الواقع ، اذ بقيت هذه الكيانات تعتمد على بعض الدول المانحة في سبيل إنجاح خططها المرسومة لها ، و اكمال مسيرتها رغم الصعاب.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، تحديات ، الديمقراطية ، منظمات غير حكومية .

المقدمة

يتسم موضوع منظمات المجتمع المدني بالحيوية ، لأهميته ودوره الفاعل في المجتمعات، إذ تنبع تلك الأهمية من طبيعة الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات، والدور الذي تؤديه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والخدمية، التي يرتبط كل مجال منها بشكل مباشر في المجتمع، فتمثل بمجموعها دوراً اجتماعياً، وهذا ما يفسر سبب تنوع وازدياد منظمات المجتمع المدني في معظم دول العالم، كما إن لتلك المنظمات أهمية ودور كبير في مجال التنمية الفكرية والثقافية والسياسية، مما لاشك فيه ، ان هناك تلازماً ما بين ظاهرتين هما الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني . فكلاهما مكمل للآخر، لكن وجود منظمات المجتمع المدني لان يعني ان هناك ديمقراطية ان لم يكن الجو السائد مؤمناً بالديمقراطية، وان كانت هذه المنظمات صمام أمان للديمقراطية ، فان عملها لوحدها دون تكاتف لن يجدي نفعاً، ان ممارسة منظمات المجتمع المدني للعمل على الساحة ، وخصوصاً في بلد مثل العراق ، هي امر في غاية الصعوبة، نتيجة لتعدد المشاكل التي ستواجهها من خلال الولاءات الاجتماعية ، والمذهبية ، والطبقية ، والعرقية ، والعشائرية الضيقة ، مع تأثيرها السلبي وخطورتها على المجتمع، وبالتالي فان تنشيط دور منظمات المجتمع المدني يعني

بث المزيد من روح المسؤولية لدى الافراد تجاه التفكير، والعمل على تقرير مصيرهم، وعدم التسليم للدولة، بوصفها مركز تكتيف القرار المجتمعي وتوحيده، او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما ويعني إعطاء المزيد من الصلاحيات، وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة، او من قبل افراد المجتمع انفسهم الى منظمات المجتمع المدني.

أهمية البحث:

تتناول هذه الدراسة موضوعا مهم عدد كبير من الناشطين في منظمات المجتمع المدني، ففي توضيح ابرز التطورات التي حصلت في المجتمع العراقي في مجال التحول الديمقراطي، وتطور منظمات المجتمع المدني ومدى تأثير هذه المنظمات كقوى ذات وزن، فالاطلاع على هذه المنظمات وكافة اسهاماتها يعتبر مرجعية للمسؤولين وصناع القرار من خلال اطلاعهم عليها واستفادتهم منها بحيث يتكون لديهم صورة وافية عن واقع المجتمع العراقي.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى معرفة واقع منظمات المجتمع المدني واهم التحديات التي واجهت عمل هذه المنظمات. إشكالية البحث: على الرغم من وجود نظام ديمقراطي في العراق بعد عام 2003، الا ان لا زالت منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف في ممارسة دورها في المجتمع العراقي، بسبب حداثة التجربة وضعف التمويل، مما يجعلها تنحاز الى جهة معينة.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها، ان النظام الحكم البرلماني الديمقراطي في العراق، وقانون عمل المنظمات غير الحكومية لعام 2010م، تضمن دوراً واسعاً لدعمها وتعزيز دورها في المجتمع العراقي.

الاطار المنهجي للبحث:

المبحث الأول / واقع منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005
المحور الأول: استحداث وزارة باسم وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني
المحور الثاني: تشكيل دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء
المبحث الثاني / تحديات منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005
المحور الأول: التحديات الذاتية (الداخلية)
المحور الثاني: التحديات الموضوعية (الخارجية)

المطلب الأول : واقع منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005

شهد العراق تأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، بعد انهيار النظام السياسي في 2003م، مستفيدة بذلك من الظروف السياسية الجديدة، أن أي تغيير سياسي يتبعه أيضا تغييرات ثقافية وقيمية، لذلك كان أثر هذا التغيير واضحاً في المنظمات المدنية، مثل الأحزاب، والاتحادات، والجمعيات بمختلف تخصصاتها، على الرغم من أن أغلب تلك التشكيلات كان حديثاً ولا زال في طور البداية، إلا أنه بشكل أو آخر كان نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي في العراق، وباعتبار أن تلك المنظمات تمثل حلقة ربط بين الدولة والمواطن لذلك من المفترض أن يكون لها دوراً فاعلاً في المجتمع بحسبانها شريكاً حقيقياً للحكومة، فضلاً عن مساهمتها في إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها الفرد والمجتمع(1).

فقد اكتسب مفهوم منظمات المجتمع المدني في العراق عقب انهيار النظام السياسي بعد 2003م، أهمية بالغة بالنسبة للأوضاع السياسية والاجتماعية، من خلال انفتاح الفضاء الاجتماعي على أليات ومنظومات العمل السياسي الديمقراطي، بالرغم من وجود صعوبات ومعوقات حاولت جهات متعددة داخلية وخارجية ان تضعها امام هذا الانفتاح، لقد افضى سقوط نظام البعث بكل ما فيه من سلطوية وشمولية الى فتح الابواب على مصراعها امام قيام المواطنين بأنشطة متنوعة تهدف الى تلطيف الحياة الصعبة التي خلفها النظام السابق والقوات الاجنبية التي غزت العراق، وكانت منظمات المجتمع المدني احدى اوجه هذه الانشطة، فتأسست منظمات المجتمع المدني جديدة في العراق، وقامت المنظمات التي تعمل في الخارج بنقل انشطتها للداخل، وقد كان هذا التأسيس سريعاً وكثيفاً، وكانت في بدايتها تابعة الى مركز المساعدات الانسانية للقوات الاجنبية المتحالفة لغزو العراق، ولكن ازدياد اعدادها بشكل كبير دفع السفير (بول برايمر) المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار الأمر رقم (45) في تشرين الثاني من العام 2003 الخاص بتسجيل المنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تنسيق انشطتها ومنع استغلالها لتحقيق اغراض غير قانونية او اغراض تستهدف الاحتيايل، ووفق هذا الامر تم تشكيل مكتب تسجيل المنظمات غير الحكومية في العراق وكان هذا المكتب من تشكيلات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وقد حددت الاختصاصات المعنية التي يحق للمنظمات غير الحكومية العمل فيها بالمجالات التالية: (الزراعة، فن وثقافة، ديمقراطي وحكومي، تطوير اقتصادي، تعليم، بيئة، معوقين، حقوق انسان، مساعدات إنسانية، اعلام، أطفال، صحة وطب، ملاجئ واسكان، خدمات عامة، شباب ورياضة، قضايا المرأة)(2).

تعتبر مرحلة ما بعد عام 2003 من المراحل التي توسعت فيها نشاطات منظمات المجتمع المدني، الا ان في بداية تشكيلها لم تقم بدورها بشكل فعال بإزالة مخلفات نتاج السنين الطويلة من المعاناة التي عاشها الفرد العراقي، حيث اصبح هدف البعض من هذه التجمعات هو الريح المادي على حساب النشاط النوعي(3)، ويجدر بنا هنا أن نذكر المراحل التي مرت بها المنظمات غير الحكومية بعد التغيير السياسي في العراق، وهي كالتالي :-

المحور الاول: استحداث وزارة باسم وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني:- ذلك ضمن التشكيلة الحكومية الأولى بعد انتقال السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة الى العراقيين في الثلاثين من شهر حزيران 2004. رغم وجود اكثر من مؤسسة حكومية تهتم بشؤون منظمات المجتمع المدني، الا ان وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الأساسية التي تهتم بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بشكل مباشر، او بواسطة مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، وذلك من اجل رسم برامج وخطط للتوظيف الأمثل لمنظمات المجتمع المدني ورفد أنشطتها، بحيث تسهم بتعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد(4).

المحور الثاني: تشكيل دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء:

وهي الدائرة التي تشكلت بعد حل وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، التي تصدت لعمل منظمات المجتمع المدني ودائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. هي احدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمعنية بشؤون تسجيل المنظمات غير الحكومية، والتي أسست في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية عام 2003 ثم انفصلت الى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية بالأمر (122) سنة 2008 في امانة مجلس الوزراء، والتي تتولى مهمة المتابعة والاشراف على عمل المنظمات غير الحكومية بمجالها الإداري والفني، وإصدار القرارات الفنية الخاصة بالمنظمات بموجب القانون رقم 12 لسنة 2010، كما وتتضمن هذه المهام أيضا اعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل الدائرة وملاكها بغية تقديم افضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حد سواء(5).

تعد دائرة المنظمات غير الحكومية هي الجهة المخولة بالإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية "المحلية وفروع المنظمات الأجنبية" واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق أنشطتها، والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لإعطائها الشرعية

لممارسة أنشطتها داخل العراق ، كما وتعتبر منسقة للعلاقة بين الدولة من جهة وبين المنظمات غير الحكومية، والتي تقدم خدماتها الى المجتمع عن طريق الدراسات والأبحاث والخدمات الاجتماعية من جهة أخرى. وتقوم أيضا بمتابعة أنشطة المنظمات غير الحكومية بغية التحقيق من امتثالها لبنود القانون رقم 12 لسنة 2010، وتقوم بنشاطات واعداد التقارير الدورية لها، من خلال حضور الندوات واللقاءات التي تقيمها تلك المنظمات، و اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المنظمات غير الحكومية عند خرقها لأي بند من بنود القانون، وتتعلق بالتعليق والإلغاء ، بمقابل المسؤوليات التي تقع على عاتقها(6). ان من اهم المسؤوليات التي تقوم بها هو الاشراف على تأسيس منظمات غير حكومية ، وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات الدائرة، واعطائها رقم تسجيل خاص وهو يعتبر الرقم التعريفي لتلك المنظمات ، ويتيح لها ممارسة أنشطتها داخل العراق والتأكد من استيفاء الطلبات المقدمة الى النواحي الشكلية والقانونية والمالية المطلوبة، لتسجيل تلك المنظمات والقوانين التي تصدرها لاحقا ، والمنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية، وتقوم أيضا بتزويد المنظمات المحلية والأجنبية بكتب رسمية تمنحها شرعية مزاولة مهامها في العراق، ومتابعة أنشطة المنظمات من خلال الإشراف على اعداد الدراسات والبحوث المقدمة، فضلا عن التنسيق مع الجهات الأمنية داخل العراق ، بهدف متابعة تحركات وانشطة تلك المنظمات ، والتأكد من سيرها بالاتجاه الصحيح، واعلام الجهات المعدة من قبل الدائرة ، والتي تحوي بيانات المنظمة كافة أو أي معلومات أخرى تخصها في التدقيق والاطلاع على التقارير، وتحديث قاعدة البيانات(7).

أنجزت منظمات المجتمع المدني فعاليات وأعمال متعددة من اجل تمكين المجتمع والارتقاء به، وإغنائه بالمعرفة الكافية من الثقافة السياسية بما ينسجم مع متطلبات عملية التحول الديمقراطي، إذ اهتمت اغلب المنظمات في العراق بتنمية الوعي السياسي وترسيخ معالم المشاركة السياسية ومبادئ الديمقراطية، وسخرت جميع الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك، فضلا عن تبنيها للخيار السلمي في تداول السلطة من دون اللجوء إلى وسائل العنف للوصول إلى السلطة، وكان من ضمن البرامج والنشاطات التي أولتها المنظمات الاهتمام، هي الموضوعات ذات الصلة المباشرة في قضايا مثل (الانتخابات، والتصويت، والترشيح، والمشاركة السياسية، وتنظيم الورش والدورات التثقيفية الخاصة بالحقوق الدستورية والقانونية، تبني ثقافة تقبل الأخر وإشاعة حرية التعبير عن الرأي)(8) ، ومن أهم الأنشطة التي عملت عليها منظمات المجتمع المدني في هذا السياق هو دورها المتميز بعد الانتخابات البرلمانية في عام 2010، إذ دخل البلد في حالة انسداد سياسي، بعد أن فشل مجلس النواب في اختيار رئيس ونواب له ، مما دعا منظمات المجتمع المدني إلى إطلاق مبادرة وطنية لحماية الدستور، إذ شكلت تلك المنظمات تجمعاً من مختلف المحافظات العراقية ضم حوالي (800) منظمة وقام بإطلاق حملة "المبادرة المدنية لحماية الدستور" لممارسة الضغط على الكتل السياسية ، وكان نتيجة ضغط تلك المنظمات ، قيام المحكمة الاتحادية العليا بإصدار الأمر إلى مجلس النواب لعقد جلسة وانتخاب رئيس البرلمان ونائبه(9). وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤدي إلى انتهاء الأزمة بشكل كامل، إلا أنه يعد مؤشر واضح على حيوية الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في العراق.تعد من ابرز النشاطات التي ميزت عمل منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار، بعد إقرار قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010م، هو العمل على تنمية الشراكة مع مؤسسات الدولة والرقابة عليها في الوقت نفسه، ومن أوجه نشاطات الرقابة على الأداء الحكومي، أن كان للمنظمات والناشطين المدنيين دور كبير في الحراك الجماهيري الذي بدأ منذ العام (2011م) بشكل متقطع وانتهى بالإطاحة برئيس الوزراء (عادل عبد المهدي) في عام 2020م، للمطالبة بمحاربة الفساد وإصلاح النظام السياسي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ونتيجة لذلك الضغط أجرت الحكومة العراقية (2018-2014م)، جملة من الإصلاحات وأهمها: (إلغاء منصبي نائب رئيس جمهورية العراق ونائب رئيس وزراء العراق، تقليص عدد الوزارات إلى "اثنان وعشرون" وزارة، وإجراء تغييرات وزارية من اجل الإصلاح السياسي، وتقليل رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة)(10) ، ولم يقتصر دور تلك المنظمات على الجانب التثقيفي فقط، بل كانت لها مساعي في إيجاد قنوات تواصل مع السلطات في النظام السياسي، من اجل تقديم مشروعات قوانين يتم رفعها إلى مجلس النواب العراقي لتصبح تشريعات تنسجم مع خصوصية المجتمع، كذلك العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من اجل ضمان نجاح العمليات الانتخابية

ومر اقبه سير الانتخابات والتوعية بأهمية المشاركة فيها، فضلاً عن ذلك قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة مع المفوضية العليا للانتخابات بتجربة (محاكاة التصويت الانتخابي) (*)، لضمان انسيابية العملية الانتخابية والتعرف على المشكلات ومعالجتها(11).

ان من أهم الجوانب التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني هي الجوانب الخدمية والإغاثية، وبالخصوص في أوقات الأزمات الداخلية والحروب لمنظمات المجتمع المدني حضور حقيقي وفعال في الميدان، لمعالجة المشاكل والتحديات التي تعرض لها سكان المناطق التي احتلها تنظيم داعش الإرهابي منذ العام 2014م وحتى تحرير مدينة الموصل في عام 2017م، وما نتج عنها من نزوح الآلاف من العوائل من محافظات (الانبار، الموصل، صلاح الدين، وديالى). فقد عاش اغلب النازحون في أوضاع إنسانية صعبة في مخيمات وملاجئ تفتقر الى ابسط مقومات الإنسانية، لذا شكلت معظم منظمات المجتمع المدني اتحادات لإغاثة ومساعدة النازحين وتوفير المستلزمات الضرورية للتخفيف من معاناتهم(12) ، ومن جانب آخر عملت المنظمات على تقديم الإسناد والدعم اللوجستي للجيش والقوات المسلحة والحشد الشعبي في ميادين القتال، ذلك من خلال إيصال المساعدات الطبية والمواد الغذائية والتبرعات العينية والمالية، كذلك شملت المساعدة التي قدمتها المنظمات، كفالة العديد من عوائل الشهداء من ذوي القوات الأمنية والحشد الشعبي(13) .

تعتبر منظمات المجتمع المدني رافد رئيسي عندما تحتاج المجتمعات إلى التعاضد للتعامل مع الأزمات، مثل أزمة جائحة كورونا، إذ عملت المنظمات في تلك الظروف على تسهيل فهم الأنشطة الحكومية، مما يسهل على المواطنين فهم وتقييم قرارات السياسات المتبعة، فضلاً عن تزويد المواطنين بالمهارات للتعبير عن مخاوفهم والقدرة على العمل بشكل جماعي، فضلاً عن الدور الميداني المهم الذي أظهرته منظمات المجتمع المدني في دعم العمل الجماعي، مثل تمكين وصول الجمهور إلى المعلومات والتوعية بالإجراءات الوقائية والمساعدات الغذائية والإمدادات الطبية والمأوى(14).

على الرغم من قصر الفترة الزمنية ما بين انهيار النظام السياسي السابق في عام 2003م، وحتى إصدار قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) في عام 2010م، كذلك حداثة تجربة العمل المدني بالنسبة للمجتمع والمنظمات، وصعوبة الظروف التي تحيط بعملها، إلا أن العديد من منظمات المجتمع المدني في العراق قد تمكنت من تسجيل بعض الانجازات، نذكر منها(15) :-

1. تدريب العديد من مر اقبى الانتخابات، توعية المواطنين بضرورة المشاركة في عملية الاقتراع.
2. القيام بنشاطات متنوعة في مختلف المجالات، مثل حقوق الإنسان والمرأة والبطالة والفقير.
3. بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومعرفة التحديات وطرق معالجتها.
4. العمل على إقامة الدورات لحقوق الإنسان على مستوى الجامعات والمعاهد والمدارس.
5. زيارات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان إلى المؤسسات الإصلاحية ومراكز الاحتجاز والمواقف، للاطلاع على ظروف السجناء والموقوفين الصحية والاجتماعية، والمطالبة بتحسين أوضاعهم.
6. قيام منظمات المجتمع المدني بتنظيم تظاهرات ضد الفساد الإداري والسياسي والمالي، والطلبية بتوفير فرص عمل للعاطلين والقضاء على البطالة، وتحسين مواد البطاقة التموينية، كذلك إقامة ورش عمل حول الفساد الإداري وطرق مكافحته.
7. بناء دور لرعاية الأيتام والمسنين، وإرسال الأطفال المرضى إلى الخارج لتلقي العلاج.
8. تقديم المساعدات التقنية، والمساعدة بتوفير أجهزة لمراكز تدريب النساء والمدارس والجامعات.
9. إقامة ورش عما حول الفساد الإداري واستراتيجية مكافحته، والعمل على تنظيم الدورات التدريبية للصحفيين والإعلاميين(16).

من خلال ما تقدم يمكن القول ، على الرغم من تعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق، إلا أن الواقع يثير بعض التساؤلات حول مدى فاعلية وكفاءة واستقلالية تلك المنظمات، إذ أن مصادر التمويل والدعم الذي تحصل عليه اغلب تلك المنظمات قد وصف من قبل بعض المنظمات الدولية بأنها {غير شفافة}، خصوصاً أن بعض

تلك المنظمات على صلة وثيقة بالأحزاب المسيطرة والمتنفذة في الدولة، ذلك ما يجعل فائدة تلك المنظمات تنحصر في فئة قليلة من الناس وليس عامة الشعب، الأمر الذي يؤدي في النتيجة إلى تراجع مستوى مقبولية تلك المنظمات لدى الشعب العراقي.

المطلب الثاني: تحديات منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005

تعتبر منظمات مجتمع مدني في العالم العربي على وجه العموم وفي العراق على وجه الخصوص حركة حديثة النشأة ، اذ تحتاج إلى الكثير من الجهود التي تبذل لتأسيس مجتمع مدني ناضج قادر على تحمل الأعباء المختلفة وتأدية وظائفه والقيام بدوره الحقيقي ، اذ تعد منظمات المجتمع المدني في امس الحاجة إلى جهود جميع القوى التي تكون فاعلة في تلك المجتمعات بما فيها التكتاف والتعاون من خلال الدولة، لكي تكون تلك المنظمات قادرة من فرض نفسها على الساحة العراقية، ولا يمكن الاخفاء على الجميع تأثير الصراع المرير مع الحكومات المتعاقبة على الدولة العراقية في مراحل ما قبل الاحتلال، إذ كانت تلك المنظمات من المحرمات التي يجب على الشعب العراقي الابتعاد عنها. (17).

أن هذه العملية لا بد لها أن تصطدم بمجموعة من التحديات، سوف نوضح في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني ويمكن تقسيمها الى :

أولاً: التحديات الذاتية (الداخلية).

ثانياً: التحديات الموضوعية (الخارجية).

أولاً: التحديات الذاتية (الداخلية)

هناك مجموعة من التحديات الذاتية التي تقف في وجه دور منظمات المجتمع المدني، وهذه التحديات تتعلق بمنظمات المجتمع المدني ذاتها وهيكلها تعيق عملها ومن هذه التحديات ما يأتي:

1- ضعف أو غياب التماسك الداخلي لمنظمات المجتمع المدني: إن بعض منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف التماسك الداخلي، نتيجة كثرة الانشقاقات والانقسامات داخلها، وعادة ما تتكون الانقسامات والانشقاقات بسبب صراعات الأجيال داخل تلك المؤسسات، أو نتيجة للتنافس على قيادة المؤسسة أو مناصب رئيسة فيها، أو بسبب الخلافات والانقسامات في الرؤى والتوجهات بخصوص بعض القضايا الداخلية أو الخارجية، إن الانقسامات الداخلية تؤدي إلى ضعف فاعلية المؤسسة وتقلص من مصداقيتها لدى الرأي العام ، وتحد من قدرتها على التنسيق فيما بينها، والمؤسسة التي تكون غير قادرة على الحفاظ على وحدتها الداخلية لن تكون بمقدورها التنسيق والقيام بعمل مشترك مع المؤسسات الأخرى (18).

إذ يعدّ تجانس الأعضاء في كل هيئة من منظمات المجتمع المدني، قد لا يعني التفاهم، فكل شخص يحاول فرض وجهة نظره أو حل المشكلة من تلقاء نفسه إذا ما كان يتمتع بالدور القيادي، من دون الرجوع إلى فريق الهيئة ومعرفة الواجب من ذلك، الأمر الذي من شأنه أن يولد الصراعات في داخل منظمات المجتمع المدني الذي يكون له تأثير في ممارستها لنشاطها (19).

2 - الخبرة الفنية والإدارية : إن تأسيس منظمات المجتمع المدني في العراق قد جاء بعد عام 2003 إذ يعدّ حديث العهد، أما قبل عام 2003 كانت منظمات المجتمع المدني غائبة عن الساحة العراقية، هذا السبب التي أدى بها إلى نقص في الخبرة، وضعف القدرة على صياغة الرؤية، ووضع الإستراتيجيات وبرامج العمل، والتضارب في آليات العمل، وغياب المحاسبة والمساءلة في معظم الأوقات. وهذه تعدّ من العوائق التي تؤثر بشكل مباشر في عمل المنظمات. (20)

3 - ضعف الديمقراطية وغياب الشفافية داخل المنظمات : بالرغم من سيادة الأسلوب الانتخابي فيها وأكثر الاجراءات تتم بطريقة شكلية وهذا الأمر يجعل احتكار السلطة من الأقلية، وليس هناك اي تطوير في أنظمة الإدارة الداخلية إذ يكون عمل المنظمات يقتصر على عدد محدود من الأشخاص وعليهم يتوقف نجاح المنظمة بشكل كبير

وعندما يغادرون تصبح المنظمة ومستقبلها في خطر وأغلب منظمات المجتمع المدني لا يوجد وصف وظيفي لموظفيها، وهناك تداخل كبير ما بين المجلس التنفيذي والجهاز الإداري في أغلب منظمات المجتمع المدني، وعليه لقد بدأ بعض المانحين يتساءلون عن توصيفات الوظائف ، وطلب انشاء أقسام موارد بشرية من أجل ضمان الشفافية التنظيمية. (21).

4 - عدم استعداد كل مؤسسة في الاعتراف بالمؤسسات الأخرى : على الرغم من أن التعاون يشكل الأساس الذي من شأنه تحقيق النجاح، وإن تعاون منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض حتى تكون قوة قادرة على مواجهة الحكومة من جهة، وتحقيق أهدافها من جهة أخرى، لكن الواقع أثبت في العراق (22)، تعاني منظمات المجتمع المدني بعدم وجود أهداف وبرامج واضحة ، وضعف التنسيق فيما بينها ، وضعف قدراتها التنظيمية والمالية (23)، فقد نص قانون رقم 12 لسنة 2010 (المنظمات غير الحكومية) على أن للمنظمات ذات الأهداف المتماثلة أو المتقاربة أن تندمج مع بعضها وتؤسس منظمة واحدة ضمن النظام الداخلي لكل منها. وقد سمح في إمكانية التنسيق ودمج المنظمات مع بعضها البعض. (24)

5 - تحديات تتعلق بالجانب العملي لتلك المنظمات: يقصد بها هو اعتماد المنظمات على الجانب التثقيفي التوعوي في العمل إلى حد كبير، من دون أن تقوم بأي عمل آخر على الساحة العراقية، ذلك لأن أغلب نشاطات المنظمات يركز على الندوات والمؤتمرات والورش، من دون ترجمة مضامين أو قرارات تلك المؤتمرات على أرض الواقع لكي تتحول إلى مشاريع منجزة. (25)

6 - عدم امتلاك المنظمات نظرة استباقية مبكرة للازمات : ويقصد بها هو الحد من دور هذه المنظمات كأداة من أدوات التعبئة للمواد اللازمة في حال حصول أزمات ويحد من دورها أيضا كأداة من أدوات التعبئة للمواد اللازمة كأداة الازمات ويقلل من دور هذه المنظمات كأداة هامة جدا من أدوات تنظيم المشاركة الشعبية على المستوى الوطني (26).

7 - تأثير التمويل على المنظمات : يعد التمويل من أهم شروط نجاح منظمات المجتمع المدني واداء عملها وتحقيق أهدافها، بحيث يمكن القول على ذلك أن عدم قدرة المنظمات في تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سيؤثر بالضرورة على ادائها وديناميكتيها و آفاق تطورها، فمن الضروري تأمين الاحتياجات المالية اي توفير تمويل لأي مشروع اقتصادي أو ثقافي أو سياسي أو اجتماعي هي تعدد بديهية لا يختلف عليها اثنان، وأن الاختلاف يبدأ عند الحديث عن مصادر هذا التمويل. (27)

ضعف وضبابية وغموض مصادر الدعم والتمويل لمنظمات المجتمع المدني في العراق بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والتزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها وطريقة صرفها ونوعيتها مشاريعها وارتباط بعض هذه المنظمات أو بعض قياداتها بالقيادات السياسية والحزبية للبلد أو أطراف خارجية مما يؤدي إلى فقدان استقلاليتها وإرادتها ودورها في التخطيط والقرار. (28)

بحيث لا يكون الدعم الحكومي أو الخارجي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه منظمات المجتمع المدني في وجودها أو تغطية تكاليف ونفقات أنشطتها بما يكفل لها حرية الحركة والتعبير، يجب أن يكون التمويل ذاتياً، وذلك لكي تتبنى هذه المنظمات قرارات وسياسات وفقا لمصالح اعضائها أو المصلحة العامة. (29).

اذ يعد التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، يتوقف عليه حجم نشاطها وتنوعه ومستواه و أثره على المجتمع الذي تخدمه، فضلاً عن ما يمثله التمويل من إسهام كبيرة في القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل إلى ميزانية المنظمة لتغطية النفقات الثابتة، والجارية لها، التي تشمل بعض الأنشطة التي تسهم في عملية التمويل، وفقاً لقانون منظمات المجتمع المدني يمكن تقسيم التمويل إلى مصادر رئيسية هي:

1 - التمويل الذاتي: يتمثل التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني في اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات التلقائية، على أن يتم الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية في حالة الهبات الأجنبية والوصايا، وإيرادات

رسوم النشاط ، وعائد بيع المصنوعات والمنتجات، وإيرادات الأملاك (30). وهو الدعم المالي المقدم لمنظمات المجتمع المدني من جهات داخلية وفي هذه الجزئية بالذات إذ نرى ارتباط بين مشكلة التمويل ومشكلة التسييس ، فقد اعتمدت النظم الاستبدادية على أساليب مختلفة تماماً عن الأساليب المباشرة للتأثير في الرأي العام العربي بما يخدم مصالحها، فنجد أن لكل نظام مؤسساته الخاصة به التي تعدّ ضمن منظمات المجتمع المدني من حيث الشكل والتأسيس، إذ إنها تظهر على شكل مؤسسات مستقلة لكن عملها ونشاطها يوضح أهدافها المتوافقة مع أهداف أحد النظم، ويكون الرابط بين المؤسسة والنظام هو ذلك الرابط المالي ، حيث توفر هذه النظم الدعم المالي للمنظمات مقابل أن يتماثل نشاطها مع أهداف النظام الممول وهنا تظهر المشكلة السابقة الذكر في تسييس هذه المؤسسات على حساب مديتها، وهذا ربما لا يقتصر على النظم وإنما قد تعمل السلطة الحاكمة على دعم بعض منظمات المجتمع المدني بما يخدم مصالحها، وإن كان هذا الدعم غير مباشر أو غير مالي، إذ قد تقوم السلطة بالتسهيلات الفنية والقانونية لهذه المنظمات عند التسييس فضلاً عن الدعم المالي. (31)

إن التمويل المحلي بأنواعه الثلاثة (الذاتي، الحكومي، القطاع الخاص) ضعيف وغير فعال، نظراً للعديد من التشريعات والإجراءات التي تحد منه ، وتأكيد انعدام الخبرة العملية للمؤسسات الأهلية في جذب التمويل المحلي، فضلاً عن خوف رؤوس الأموال من دعم الأنشطة الديمقراطية. (32)

2 - التمويل الأجنبي: عندما تقوم أي دولة في تقديم مساعدات مهما تعددت أشكالها واختلفت صورها، فهناك أهداف وراء تلك المساعدات ترتبط بمصالحها الاقتصادية والسياسية بما يخدم تلك المصالح وبالمثل، فالتمويل الذي تقدمه بعض الدول الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني سواء عن طريق سفاراتها أم هيئاتها المختلفة أم مؤسساتها المدنية لن يكون وراءه أسباب إنسانية محضه، إذ تعمل تلك المنظمات مع الوكالات الدولية المانحة مجموعات ضغط هائلة على حكوماتها تؤدي عادة إلى ممارسة حكومات الضغط الدبلوماسي على حكومات الدول النامية، ومن الأمثلة على ذلك الضغوط السياسية التي تتعرض لها البلدان العربية في حالات انتهاك حقوق الإنسان. (33)

قد تتفق أجنحة الممول مع أجنحة الدولة ولكن هذا ما يكون نادراً، وتكاد تكون معدومة لا يقاس عليها، وعليه لا يوجد تمويل أجنبي غير مشروط ، مهما كان مجال النشاط الذي يقدم له التمويل، ومهما كانت نوعية الجهة الأجنبية المانحة حكومية أو غير حكومية، سواء كان في صورة دعم مالي أوفني ولا بد أن يحتوي على شروط تخدم مصلحة الجهات المانحة والمنظمات التي تقف وراء التمويل لأنه لا يوجد تمويل أجنبي وراءه أسباب إنسانية محضة. إذ تنظر الدول الرأسمالية المساندة لتمويل بلدان العالم الثالث إلى اقتصاد السوق، وتوجه المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) نحو التخصصية والتكيف الهيكلي وتقليص دور الدولة الاقتصادي في إطار تهيئة المناخ لنمو القطاع الخاص وتقليص خدمات الدولة الاجتماعية، من هنا بات ينظر إلى ضرورة مشاركة المنظمات الأهلية في مواجهة المشكلات والصعاب التي تنشأ عن هذه العملية. (34)

إن التمويل الأجنبي له تأثيرات خطيرة وسلبية على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وبين الدولة ومواطنيها، عند اللجوء إلى وسائل الضغط السياسي الدولي يفقد نضال المواطنين شرعيته فيما هو يشجع التدخل الدولي أما التأثير الآخر فهو أن النضال يصبح متمركزاً في حالات نوعية أو خاصة دون أن يكون قادراً على التصدي للصلاحيات المؤسسة الجذرية التي تطلقها المجموعات السياسية، وهذا يعطي الشرعية بصورة غير مباشرة للنظام الحاكم الذي يبقى سبب وجوده سليماً لا يمس. (35)

يؤدي التمويل الأجنبي إلى انصراف جهد مؤسسات المجتمع المدني إلى الجهات والمنظمات الأجنبية المانحة بدلاً من بذل الجهد إلى جذب التمويل المحلي وخلق التمويل الذاتي. وتحويل الكثير من الجمعيات الأهلية إلى وسيلة ارتزاق بدليل اهتمامها بالمشروعات التي يتوفر لها تمويل أجنبي وليس المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع بالضرورة. (36) والتأثير على إمكانية استمرارية المنظمات في أداء أهدافها، حيث إن المنظمات التي تنطلق في بنائها وخطط عملها وإستراتيجيتها على أساس كم معين من الموارد التي لا تمتلكها حقيقة وإنما تأتيها من جهة خارجية ستجعل من أي اختلاف مع تلك

الجهة الممولة سبباً أما لقطع التمويل، وما يعنيه ذلك من تعثر العمل وترجعه ، وأما رضوخ المؤسسة لشروط الجهة الممولة وأجندتها. وإن التمويل الذاتي من خلال التبرعات مثلاً يتيح لها ويدفعها إلى التفاعل الإيجابي مع المحيط الحيوي لعملها سواء كان المجتمع ككل أم فئات منه، ومن ثم يسهم في الدفع تجاه جعل هذا المحيط شريكاً حقيقياً في المشروع السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي لهذه المؤسسات، وهو هدف طبيعي لأي مؤسسة ، ففي ضوء التمويل الأجنبي يكاد يختفي التفاعل بين المؤسسة ومحيطها لاعتماد المؤسسة في التمويل على جهة خارج هذا المحيط ، ومن ثم يشعر أعضاؤها بأنهم ليسوا في حاجة ملحة للتفاعل والتعامل وجذب المحيطين بهم. وقد أدى التمويل الأجنبي إلى شيوع ظاهرة الفساد في بعض مؤسسات المجتمع المدني، وعمليات الأثراء غير المشروع، فضلاً عن غياب التطوع، وظهور الاحتراف المعمم ، وتقاضي مرتبات كبيرة للغاية وغير مبررة مقابل هذا الاحتراف ويؤثر التمويل الأجنبي على استقلالية المنظمات في اتخاذ القرارات وتحديد أجندتها وأهدافها، لأن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار وتوجهات وأجندة عمل هذه المنظمات في أغلب الأحيان ، فالذي يضع الأجندة هو الذي يضع القرار ويحدد الأولويات والاهتمامات بهدف التأثير على مجريات الأمور داخل المنظمات، لذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري.(37)

ثانياً- التحديات الموضوعية (الخارجية)

تتعدد التحديات أمام منظمات المجتمع المدني، وتتفاوت فيما بينها من حيث القوة ، وتؤثر سلباً في العمل الميداني لتلك المنظمات ، والتحديات الخارجية هي التحدي القانوني أو التشريعي، العملي ، الأمني، التي تحد من دورها في تعزيز الديمقراطية ومن هذه التحديات :

1 - التحديات التشريعية : إذ يعدّ التشريع الأساس الذي تستند اليه المنظمات في عملها، وقد نرى أن الدستور يحتوي على المبادئ العامة، فدور التشريعات هو لتوضيح هذه المبادئ لكي يكمل مسيرة السلطات التنفيذية عن طريق إصدار القرارات الإدارية التي تفسر هذه القوانين، ونلاحظ هناك ضعف في التشريعات والقوانين الخاصة في عمل منظمات المجتمع المدني، لكونها لا تستجيب للمعايير الدولية لعمل هذه المنظمات، إذ يؤدي إلى شل حركتها وضعف فعاليتها.(38) على الرغم من ذلك هناك قانون في العراق نظم عمل (منظمات المجتمع المدني) رقم (12) لسنة (2010) وهو قانون نافذ ومعمول به في تنظيم شؤون منظمات المجتمع المدني في العراق. (39) وإن تطبيق نصوص هذا القانون يؤدي إلى العمل بحرية على أرض الواقع لكن هذا لا يمنع تدخل الحكومات المحلية في تلك المنظمات وشؤونها لكي يضمن المحافظة على النظام العام والآداب العامة، وهذا بسبب غياب القرارات التي تضع هذا القانون موضع التطبيق العملي، وخصوصاً في حالة الظروف الأمنية (40).

2- التحديات السياسية: يقصد بها هو تحدي الانتقال من حالة مجتمعية تسود فيها سلطة مطلقة إلى حالة مغايرة يكون الحكم فيها للشعب ، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني بدور فعال في عملية التحول الديمقراطي، من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها.(41) وإن من أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق ، هو عدم تعاطي السلطات المركزية والمحلية معها بشكل كبير وفعال، بما فيها الشفافية في الحصول على المعلومات الضرورية واللائمة، وأيضاً حق المنظمات في الاطلاع على بعض البيانات الحكومية ، والقدرة على المحاسبة والمساءلة. ذلك لأن أساس نجاح تلك المنظمات في عملها، يقوم على التعاون المشترك، فاذا لم يتوفر فيها العمل المشترك، تحولت المنظمات إلى العمل المنفرد، ولن تستطيع تحقيق النجاح في المشاريع التي تنوي تحقيقها.(42)

3 - تحديات تتعلق بعدم الاستقرار الأمني: إذ تعدّ هذه من أخطر التحديات وأهمها في مواجهة منظمات المجتمع المدني في العراق، لأن الوضع الأمني ارتبط بالتغيرات السياسية التي يشهدها العراق، التي شكلت عائقاً لعمل منظمات المجتمع المدني، ولحدائثة النظام السياسي وعدم استقراره من ناحية، وعدم الاستقرار الأمني من ناحية أخرى. أدى تدهور الوضع الأمني إلى تعرض الكثير من المنظمات إلى الاعتداءات والتهديدات المتكررة خصوصاً في المناطق التي كانت تشهد توتراً أمنياً مستمر(43).

4- تحديات تتعلق بتأثير التكوينات الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني: إن منظمات المجتمع المدني تتأثر بدرجات وأشكال متفاوتة ومختلفة في التكوينات التقليدية أي (العشائرية، الطائفية، القبلية) على الرغم من ارتباط هذه المؤسسات بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس انجازية حديثة مثل التعليم والمهنية والدخل وغيرها، وإن التكوينات التقليدية تعمل على إعاقة ولادة وتفعيل منظمات المجتمع المدني الذي يعدّ الحل المعقول في مواجهة عنف الطائفية والمذهبية والعرقية، لذا نلاحظ أن بعض التنظيمات المدنية والمجتمعات السياسية، تقوم في لحظات معينة في احياء الانتماءات التقليدية، وبالأخص خلال مدة الانتخابات، إن ما يميز المجتمع المدني العراقي هو الدور المحوري والمهم التي تؤديه صفة القرابة من خلال توجيه علاقات اعضائه على أساس الانتماء المذهبي أو النسب مما تؤدي إلى غرس القيم الضيقة وتعميق الالتزام بتنفيذها، وإن هذه النزعة تسربت إلى داخل منظمات المجتمع المدني مما أعاق عمله وتطوره وتحقيق أهدافه لتحقيق الصالح العامة. (44)

بناء على ما سبق يمكن القول، إذ نرى أن التحديات تؤثر في عمل تلك المنظمات داخل المجتمع العراقي، وفي ظل دولة تحاول بناء نفسها من جديد وعلى أسس ديمقراطية، كون بناء الدولة العراقية واجب وطني يقتضي التعاون من الجميع من أجل القيام به، إذ تحاول المنظمات تحقيق البعض مما يصبو اليه الشعب العراقي، لا سيما وأن وجودها قد أصبح أمراً واقعاً يفرض نفسه على العراق. إذ كانت ولا زالت تشكل صمام الأمان للدولة العراقية التي تؤمن بالديمقراطية، وإن كانت في بداية تطبيقها، كونها تتعلم من الأخطاء في الماضي لتحقيق الأفضل في المستقبل.

الخاتمة

تعدّ منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤثر تقدم الشعوب وهضمتها، وتعتني أغلب الدول في العالم بموضوعة تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تساعدها في نشأتها وتمويلها وبناء هيكلها الإداري والتنظيمي، إن وجود أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني في العراق لا يعني بالضرورة وجود دولة قانون ومؤسسات يحترم فيها حق المواطن في المشاركة السياسية، وتحترم حريته في التعبير عن آرائه من دون إكراه، وهذا الأمر يصعب تحقيقه على أرض الواقع ما لم يرتبط ذلك بوجود ثقافة ديمقراطية حقيقية تقوم على مبدأ المشاركة والمساهمة في صنع القرار وبدلاً من ثقافة الهيمنة. وإن الغاية الأساسية من إقامة منظمات المجتمع المدني هم تمكين المجتمع على حكم نفسه بنفسه مستقبلاً وأن وظيفة المنظمات هي رقابية، تشاركية، إلا أن هذه المنظمات عندما لا تقوم بهذا الدور، لذا فقد وقعت فريسة الحكومة والمنظمات الأجنبية وصارت تابعة لها.

الاستنتاجات

نستنتج مما سبق، أن القوانين التي تولت تنظيم منظمات المجتمع المدني في العراق قد تباينت في ما بينها، لناحية الإقرار من عدمه، وبين إطلاق العنان لها بالعمل من عدمه، وهذه نتيجة طبيعية لما فرضته الدكتاتوريات المتعاقبة على هذا البلد، على أن ذلك لم يستمر طويلاً لأن دوام الحال من المحال. وبمرور الزمن، وتسارع التغييرات التي القت بظلالها على العراق، تحول هذا البلد إلى الديمقراطية من خلال تبني نظام يسمح بإشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في ممارسة العملية السياسية، والتدخل في صنع القرار السياسي، على أن يتم بالمقابل تفعيل دور تلك المنظمات التي تكون لها أرضية صلبة تمثلت بزرع الثقة في المواطن، لكي يتحول إلى عنصر فعال في العراق.

بالتالي من خلال مساهمة تلك المنظمات في حل القضايا التي قد تعجز الدولة عن مواجهتها، أولاً تستطيع حلها على أكمل وجه، بدأت تلك الكيانات بالتصدي والدخول في مرحلة العمل، على الرغم من أنها واجهت بعض التحديات التي من شأنها الحد من فاعليتها على أرض الواقع.

الهوامش

- (1) حسن علي محمد ، الدور الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2010م: محافظتي بغداد وميسان نموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين، بغداد، سنة 2023، ص83.
- (2) باسم عبيد الشمري، المجتمع المدني والتنمية البشرية بين الواقع والطموح، العراق ، منشورات وزارة المجتمع المدني ، 2005، ص11-9.
- (3) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن (العراق نموذجا)، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص94-97.
- (4) سامر حميد سفر: منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت لبنان، 2020، ص48.
- (5) عبد الوهاب واخرون، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، ط1، دارالمدى للثقافة والنشر، سوريا، 2011، ص54.
- (6) سامر حميد سفر: منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص50.
- (7) عامر عياش عبد المنعم واخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في حقوق الانسان دراسة قانونية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد6، 2015، ص25.
- (8) عبد الجبار، احمد عبدالله: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق مجلة العلوم السياسية ، المجلد 16، العدد 24، سنة 2005، ص56.
- (9) سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، مقال منشور، مجلة حوار متمدن، عدد 3160، 2012م.
- (10) مصطفى إبراهيم الشمري، الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص370.
- (11) محمد هاشم مطشر، منظمات المجتمع المدني وأثرها في الامن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص114.
- (*) أقامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالمشاركة مع بعض منظمات المجتمع المدني في العراق تجربة (محاكاة التصويت الانتخابي) في جميع المحافظات بو اقع (1079) مركز انتخابي، من اجل ضمان كفاءة الأجهزة الالكترونية المستخدمة من جانب، وضمان انسيابية عملية التصويت من جانب آخر، وتمت التجربة بتصويت (8000) ناخب اغلهم من كوادر المفوضية وبمشاركة بعض منظمات المجتمع المدني وتحت اشراف الأمم المتحدة.
- (12) هاشم حلاوي هاشم، دور منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة العراقية بعد عام 2003م (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، بغداد، 2021م، ص160.
- (13) مصطفى إبراهيم الشمري، الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص373.
- (14) الموقع الرسمي لمؤسسة العين للرعاية الاجتماعية: على الرابط الالكتروني WWW.aynyateem.com .
- (15) ارون ازيلتون، رايتشل ميمز، ميشيل اتوود، دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات، المعهد الديمقراطي الوطني، ص4.
- (16) علاء حبيب كاظم الصافي، دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، منشورات وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، 2007م، ص34-35.
- (17) علي عبد العزيز الياسري: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن العراق نموذجا، المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد، 2009م، ص98-99.
- (18) مرفت رشماوي: حرية تكوين الجمعيات في البلدان العربية، <http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue17/specialrepourter.aspx?article=1055>
- (19) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص187.
- (20) نجاد البراعي وآخرون ، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ط1 ، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، نيويورك، 2012، ص24.
- (21) جميل عودة : مسيرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق خلال عام 2007 ، <http://annabaa.org/nbanews/68/357.htm>
- (22) نجاد البراعي وآخرون ، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مصدر سبق ذكره ، ص24.
- (23) سامر حميد سفر: منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة، مصدر سبق ذكره ، ص48.
- (24) احمد غالب محي ، محمد حسوبي صالح ، المقومات السياسية للتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد 1، 2020، ص126.
- (25) قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010، المادة (21) ، الفقرة (1).
- (26) سامر حميد سفر، منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص340-339.
- (27) محمد احمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطية، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ، 2012، ص41.
- (28) أحمد زينهم نوار، التربية المدنية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني أهم آليات تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2013 ، ص51.
- (29) أنطوان الصنا، معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق ، <http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,419161.o.html>.

- (30) ناهد عز الدين ، اصل المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2005، ص6.
- (31) أحمد على حجازي، منظمات المجتمع المدني والتنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص68.
- (32) بلال امين زين الدين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص172-173.
- (33) محمد نورفرحات، الدولة والمجتمع المدني إشكالية العجز والهيمنة، مجلة شؤون عربية، العدد 117، 2004، ص111.
- (34) جابر الصوراني، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي و آفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص32.
- (35) عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2005، ص17.
- (36) زينة حلي، المجتمع المدني العربي، تقييم التاويلات وتعيين التحديات، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، القاهرة، 2004، ص11.
- (37) أماني قنديل، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2005، ص36.
- (38) السيد ياسين، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص240.
- (39) نورمشاتق حسن، منظمات المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، 2021، ص140.
- (40) قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010.
- (41) سامر حميد سفر: منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص322.
- (42) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2007، ص172.
- (43) سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة "العراق انموذجا"، جامعة النهريين-كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص183.
- (44) رونق عودة عباس: التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهريين، كلية الحقوق، بغداد، 2013، ص65.